

الى السيد وزير الداخلية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

إغلاق طريق عمومية مؤدية إلى مسجد المصطفى بحي أمرشيش بمدينة مراكش

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته، و بعد.

يشتكى عدد كبير من المواطنين والمواطنات، خاصة المصلين و ساكنة حي أمرشيش بمدينة مراكش، من استمرار إغلاق الطريق العمومية وموقف السيارات المؤديين إلى مسجد المصطفى، وذلك منذ ما يقارب سنتين، أي منذ افتتاح المسجد خلال شهر رمضان من سنة 2023.

وحسب المعطيات المتوفرة، فإن هذا الإغلاق ناتج عن قيام منعش عقاري بوضع حواجز حديدية حالت دون مرور السيارات وحتى الراجلين، ما اضطر المصلين، ومن بينهم كبار السن والمرضى، إلى سلك مسارات بديلة أطول وأقل أماناً، وتسبب في معاناة يومية حقيقية، خاصة خلال أوقات الصلوات.

كما أن الوضع يزداد تعقيداً بسبب عدم فتح جميع أبواب المسجد إلا خلال صلاة الجمعة، في حين يُغلق الباب المطل على الشارع الرئيسي، والذي يُعد الأسهل ولوجاً، خلال باقي الصلوات اليومية، الأمر الذي يطرح تساؤلات حول شروط السلامة وحسن تدبير هذا المرفق الديني.

لذا، أسألكم السيد الوزير المحترم:

- ما مدى قانونية إغلاق طريق عمومية تخدم مصلحة عامة من طرف منعش عقاري؟
- وهل تم الترخيص لهذا الإجراء من طرف الجهات المختصة، أم أنه يشكل تعدياً صريحاً على الملك العمومي؟
- وما هي التدابير التي تعتزمون اتخاذها من أجل رفع الضرر عن المصلين وساكنة الحي، وضمان حقهم في الولوج السهل والأمن إلى مسجد المصطفى؟
- وهل سيتم فتح تحقيق إداري لتحديد المسؤوليات وترتيب الجزاءات القانونية اللازمة في حال ثبوت أي خرق للقانون؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

مولاي المهدي الفاطمي